ثالثاً: الحركة النسائية في الدول الخليجية الأخرى

لا توجد حركة نسائية ذات مطالب نسائية حقوقية في الدول الخليجية الأخرى عدا البحرين والكويت، وإلى حد في المملكة العربية السعودية. وذلك يرجع إلى حداثة إنشاء مؤسسات الدولة الحديثة في تلك الدول وتأخر تعليم الفتاة وقوة تأثير الحكومة المركزية والولاء المطلق لرأس الدولة والحكومة.

وبالرغم مما تعانيه المرأة في المملكة العربية السعودية من قيود قاسية فرضها النظام الإجتماعي والسياسي، إلا أنها سبقت اخواتها في الدول الخليجية الأخرى بإنشاء جمعياتها النسائية التي ترأستها في اغلب الاحيان أميرات من البيت السعودي وشاركت في عضويتها زوجات وبنات الطبقات الغنية في المملكة. فقد انشئت الجمعية النسائية الخيرية في جدة في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢. ويسيطر العمل الخيري على أهدافها التي تتدرج من تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر المحتاجة إلى تقديم الخدمات الأيوائية للمعاقين واليتامى وذوي الظروف الخاصة وأبناء السجينات. كما تهتم برعاية الطفولة والمرأة والفتاة من الناحية الاجتماعية والصحية والاقتصادية وتأهيل الفتيات عن طريق الندوات والمحاضرات.[٢٦]

ويوجد حالياً ١٩ جمعية نسائية خيرية تتوزع على كافة مناطق المملكة، ولا تخرج هذه الجمعيات عن الاهداف السابق ذكرها أو عن النسق الذي رسمته لها الحكومة والأعراف الاجتماعية. تعبر المرأة السعودية عن رفضها لهذه القيود في الادب والفن. كما تنشط المرأة السعودية في قطاع الاعمال. ولكن بالرغم من وجود عدد من المتعلمات وحاملات المؤهلات العليا فلا زالت المرأة مقيدة بالعمل في المجالات النسائية فقط. وتواجه أية حركة مطلبية من النساء، مهما كانت بساطتها، بقسوة شديدة من قبل السلطة ورجال الدين.[٢٧] وبالرغم من إنضمام المملكة إلى إتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنها أبدت تحفظات ضد جوهر الاتفاقية نفسها كما أنها لم تحدث أي تغيير في الوضع القانوني للمرأة.

وتغيب الجمعيات النسائية الاهلية في دولة قطر حيث يتركز العمل النسوي في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي ترأسه زوجة الأمير. وقد أنشئ المجلس بناء على القرار الأميري رقم ٣٥ سنة ١٩٩٨، وجاء لسد فراغ مؤسسي في قطاع التنمية الأسرية وتعزيز آليات التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية. ويضم المجلس نخبة من الخبرات النسائية القطرية وبالأخص من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة قطر. وفي ٥ مارس ٢٠٠٠ تمّ إنشاء لجنة شؤون المرأة بهدف الاهتمام بحقوق المرأة وواجباتها، والتأكيد على دور المرأة في التنمية المستدامة وضمان حق المرأة في المشاركة في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار، وتعزيز دور الجمعيات الأهلية وتمكينها من تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة.[٢٨]

وبالرغم من حداثة العمل النسائي في قطر فإن المرأة القطرية تتمتع بتشجيع القيادة السياسية حيث نالت الحق في المشاركة في أول تجربة إنتخابية ورشحت نفسها لعضوية المجلس البلدي المركزي. ويأتي حصول المرأة على حقها في الانتخاب والترشيح ليختصر سنوات من معاناة طويلة للسعي لإقناع الرجل صاحب السلطة السياسية بأحقية المرأة وكفاءتها في إدارة المناصب القيادية والمشاركة في الحياة السياسية.[٢٩]

وقد واجهت النساء اللواتي رشحن أنفسهن الكثير من المعارضة من قبل المجتمع المحافظ، إذ تعتبر هذه الخطوة قفزة كبيرة لم يستطع المجتمع القطري إستيعابها، وخاصة في ظل تقاليد مفرطة في محافظتها ترفض أو تضع قيوداً على مسائل تخطاها العديد من المجتمعات العربية المسلمة كالاختلاط وسياقة السيارة، مثلاً. لذا فإن إحداث تغييرات إجتماعيةلصالح المرأة يتطلب الكثير من الجهد من قبل الفئة الواعية من النساء والرجال على حد سواء. كما يتطلب أيضاً «إختراقاً للذات التقليدية للمرأة ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الاجتماعية.»[٣٠] بالاضافة إلى إطلاق القوى الإبداعية للمجتمع والسماح له بإنشاء منظماته الاهلية وإتاحة هامش واسع من حرية الرأي والسماح بالتعددية السياسية. فالعمل الفوقي المفروض من قبل القيادة السياسية على القواعد الشعبية لا يمكن أن يكتب له النجاح إذا لم يدعمه مجتمع مدني قوي وفاعل ومجتمع يتمتع بحرية وديموقراطية حقيقيتين.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بدئ في إنشاء الجمعيات النسائية مباشرة بعد الاستقلال وقيام الاتحاد الذي ضم سبع إمارات صغيرة أكبرها وأغناها إمارة أبو ظبي. وجاءت الجمعيات كجزء من استكمال مظاهر ومتطلبات الدولة الحديثة ولسد حاجة هذه الدولة الناشئة في إيصال بعض الخدمات الرعائية للمرأة مثل التدريب الحرفي والتعليم والتوعية الأسرية وغير ذلك. وحظيت الجمعيات النسائية في دولة الإمارات بالدعم الكامل من الحكومة حتى أصبحت وكأنها مؤسسات حكومية أكثر منها جمعيات أهلية. وترأستها في الغالب زوجات الحاكم في الإمارة أو قريباته.

وتعتبر جمعية نهضة المرأة الظبيانية (فبراير ١٩٧٣) أول جمعية نسائية في دولة الامارات العربية المتحدة، ثم تلتها خمس جمعيات نسائية «كلها تحذوحذو جمعية النهضة النسائية وتسترشد بخطواتها من أجل تحقيق هدفهن المشترك لرفع شأن المرأة ومكانتها والنهوض بها.»[٣١]

وفي شهر مارس ١٩٧٥ تمّ إشهار الاتحاد النسائي المكوّن من الجمعيات الست برئاسة الشيخة فاطمة حرم رئيس الدولة. ويهدف الاتحاد الى النهوض بالمرأة العربية في البلاد روحياً وإجتماعياً وثقافياً، ومدّ النشاط النسوي في البلاد ليشمل كافة إمارات الدولة، ودعم النهضة الوطنية الشاملة التي تعمّ البلاد، ومتابعة إقامة علاقات وطيدة مع الجمعيات والاتحادات النسائية الأخرى في الخليج والمنطقة العربية، وأخيراً متابعة نشاط الهيئات النسائية الدولية والتعاون معها.[٣٢] ويغلب على نشاط الاتحاد وجمعياته الاعضاء الطابع الرعائي في انشطتها مثل التوعية الصحية، رعاية الطفولة والأمومة، التوعية الدينية، طبق الخير والأنشطة الخيرية وتدريب المرأة على بعض المهن والحرف اليدوية.

وتختلف مسيرة المرأة في سلطنة عمان في الفترة التي سبقت وصول السلطان قابوس الى الحكم عن مسيرة المرأة في الخليج. فقد شاركت المرأة العمانية في الكفاح المسلح بقيادة جبهة تحرير ظفار ثم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. كما أدرجت الاخيرة في برنامجها قضية المرأة. إلا أن الفقروالأمية وظروف الحياة السياسية لم تمكنها من تحقيق هذا البرنامج. وقد ركزت الجبهة الشعبية على تعليم النساء ومحو أميتهن. ويرجع الفضل في ذلك إلى المناضلة البحرينية ليلى عبد الله فخرو التي عملت في صفوف الجبهة الشعبية وأدارت مدارس لتعليم الفتيات في إقليم ظفار جنوبي عمان، ولا يزال الكثيرون في السلطنة يذكرون لها هذا الفضل.

وبعد تولي السلطان قابوس الحكم والقضاء على الجبهة الشعبية تسارع التطور في السلطنة وأنشأت مدارس للبنات. وقد اعتمدت السلطنة في تحديث نظامها السياسي والتعليمي على وجه الخصوص على المواطنين العمانيين المتعلمين الذين عادوا إلى بلادهم من المهجر، وتولوا المناصب القيادية فيها، وكان فيهم عدد من النساء ممن تلقين تعليماً عالياً في القاهرة وبيروت والكويت والبحرين وزنجبار.

وبإنشاء الدولة الحديثة في السلطنة ظهرت الحاجة إلى خلق مؤسسة قادرة على التواصل مع النساء في المناطق النائية والأقاليم. لذا أنشئت ٢٥ جمعية نسائية تحت مسمى جمعية المرأة العمانية غطت أغلب أقاليم السلطنة، أنشئ أولها في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ في العاصمة مسقط (أشهرت رسمياً عام ١٩٧٢) وآخرها في ولاية خصب عام ١٩٩٤ (أشهرت رسمياً عام ١٩٩٩).[٣٣]

ولا تختلف جمعيات المرأة في سلطنة عمان عن مثيلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث تتركز أهدافها وأنشطتها على رعاية المرأة والطفل من خلال الدورات التثقيفية والتعليمية ومحو الأمية وإنشاء رياض للأطفال والتدريب الحرفي والمهني للمرأة. وتركز هذه الجمعيات على ضرورة إحترام التقاليد المحلية ومن هذا المنطلق لم نجد أي تحرك لهذه الجمعيات للتصدي لممارسة ختان البنات الشائع في السلطنة، ولم يكن للجمعيات موقف مطلبي لصالح المرأة. وهي على غرار الجمعيات في الامارات العربية المتحدة تعمل بتنسيق تام مع مديرية شؤون المرأة والطفل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الخاتمة

لا تزال الحركة النسائية في الخليج تعاني من إشكاليات متعددة أهمها سيطرة السلطات التنفيذية على الجمعيات النسائية بحيث لا يمكن لهذه الجمعيات القيام بأي تحرك إلا بموافقة الجهات الحكومية المعنية. وفي هذا الاطار تربط المساعدات المالية بمدى العلاقة مع السلطة بحيث نرى الجمعيات التي تقودها شخصيات قريبة من الحكم تتمتع بدعم مالي من الحكومة ومن المؤسسات الخاصة الأخرى، في الوقت الذي تعاني جمعيات اخرى من قلة مواردها البشرية.

وتتمثل المعضلة الأخرى التي تعاني منها هذه الجمعيات في إنحسار العمل التطوعي وشح في مواردها البشرية وضعف إمكاناتها الفنية، مما يؤدي بالتالي إلى عدم قدرتها على رسم استراتيجيات وبرامج تلائم العصر. كما أن الغالبية العظمى من هذه الجمعيات لا زالت غير قادرة على الانفتاح على القاعدة النسائية في القرى والمناطق الاخرى، وتركز أنشطتها في العاصمة وتحصر أنشطتها على النخبة المثقفة مما يجعلها جمعيات نخبوية بامتياز. كما عجزت غالبية هذه الجمعيات في اجتذاب الشباب لصفوفها وبالنتيجة فإن القيادات النسائية كما هي الحال في معظم البلاد العربية لم تتغيرمنذ ما يقارب الثلاثين سنة. لذا يخشى من انقراض هذه الجمعيات اذا استمرت الحال على ما هي عليه حالياً.